

الفصل التاسع: النقود والسياسة النقدية

مقدمة:

- أنواع البنوك:
- 1. **البنك المركزي:** هو المسؤول عن مراقبة وتوجيه البنوك التجارية والنظام المصرفي في الدولة. (يسمى في المملكة "مؤسسة النقد العربي السعودي")
- 2. **البنوك التجارية:** مثل: بنك الرياض، سامبا ... الخ
- الأدوات النقدية المتاحة للبنوك المركزية لضبط العملية المصرفية:
- 1. عمليات السوق المفتوحة.
- 2. تغيير سعر الخصم.
- 3. التحكم في نسبة الاحتياطي النظامي.

النظام المصرفي تاريخياً:

- من المهم جداً أن تقوم البنوك بعمل ضوابط لتحديد كمية النقود التي يمكن قبولها كودائع جديدة على هذه الودائع وأنواع الاستثمارات التي يمكن للبنوك التجارية فيها وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها حماية أموال المودعين وإفلاس البنوك التجارية.
- **سبب أهمية ضبط العافية المصرفية:** حجم النقود التي ترضها البنوك التجارية له تأثير مباشر على كمية الطلب الكلي في الاقتصاد وعلى السياسة النقدية للدولة وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.
- النظام المصرفي يتمتع بحساسية كبيرة بحيث أن إفلاس بنك واحد قد يؤدي لإفلاس بنوك أخرى.

المقايضة والتبادل النقدي:

● **في الماضي:** لم يكن هناك ما يعرف بالنقود.

أولاً: بدأ التعامل بين الأفراد بنظام المقايضة (المبادلة) (مبادلة سلعة بسلعة).

مثال: إذا كان مزارع القمح يحتاج حبوب الفول، فعليه أن يجد مزارع

الفول الذي يحتاج إلى قمح لكي يزرع محصوله. إذا وجده فإن هذا

يسمى "توافق الرغبات المزدوج".

أسبوعياً، فعدم توافق الطرفين في حالة الحيرة وعدم الاستفادة من

عملية التبادل وبالتالي فقدان الوقت وإعاقة العمل.

● **صعوبات عملية المقايضة:**

1. مدى قدرة تحقيق التوافق بين رغبات المشاركين في السوق.

2. صعوبة تقدير نسب المقايضة.

3. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة والاختزال.

المقايضة والتبادل النقدي

• ظهرت حاجة ماسة للبحث عن وسيلة أو مقياس عام تنسب إليه كل السلع ويكون مقبولاً لدى جميع أطراف التبادل.

ثانياً: ظهرت فكرة استخدام سلع كوسيط في عملية التبادل السلعي مما سهل عملية المبادلة و رفع مستوى الانتاج في الاقتصاد. **من أنواع النقود:**

1. **النقود السلعية:** تتضمن استعمال بعض أنواع السلع الأكثر تداولاً كأساس مرجعي لقيمة السلع المتداولة، مثل: أذن حديدية محددة من الحيوانات / المحاصي الزراعية، المحاصي المعدنية.
2. **النقود المعدنية.**
3. **النقود الورقية:** والتي تسببت في كميّاس للقيمة ووسيط للتبادل.

المقايضة والتبادل النقدي

● أصبحت عملية المبادلة تتم على شكل عمليتين:

1. السلع بالنقود.

2. النقود التي يمتلكها ~~التي يبيعها~~

● في حالات الحروب والتضخم تظهر أهمية عملية المقايضة مرة أخرى وذلك حين تفقد العملة قيمتها وأهميتها في المجتمع.

● في الوقت الحاضر: تستند قياس للقيمة ووسيط للمبادلة ومخزن للقيمة.

المقايضة والتبادل النقدي:

• بداية فكرة إنشاء البنوك التجارية:

1. بداية كان الأفراد الذين لديهم تجار الذهب بمقابل (أتعاب) للسحب منها عند الحاجة تعود إلى انشائها من خلال العمليات التي كان يقوم بها تجار الذهب.
2. لاحظ التجار أن المودعين للبنون أموالهم لوقت طويل أو يطلبوا جزء منها فقط، كما أنهم في الوقت الذي يقوم البعض بالسحب من إيداعاته يقوم آخرون بالإيداع. كل ذلك ساهم في زيادة الودائع سنوياً.
3. بدأ التجار باستثمار تلك الودائع مع الاحتفاظ بجزء منها كاحتياطي في حال السحب من المودعين. تطورت وتنوعت العمليات المالية مع الوقت حتى أصبحت كالتالي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.

المقايضة والتبادل النقدي

● تأثير القرارات المصرفية الخاطئة لتمويل على عرض النقود:

1. **في الماضي:** عندما يقوم البنك بإصدار أوراق نقدية من الودائع كاحتياطي ثم إعادة إقراض الباقي للعملاء بفائدة منخفضة يبدرون شهادة ورقية جديدة مقابل ذلك مما يمثل زيادة في النقود (خلق نقود). كمية الاقراض الذي يقوم به التجار يؤثر على عرض النقود، كلما زاد الاقراض يزداد عرض النقود والعكس.

2. **في الوقت الحالي:** النقود هي فقط الذهب، عندما يقوم البنك بالاقراض فإن نقوداً جديدة تُدعى بالكتلة النقدية ويزداد عرض النقود.

المقايضة والدين النقدي:

• ما يمكن استخدامه كنقود:

1. **النقود السلعية:** هي التي تحتوي على قيمة ذاتية مقارنة بالأشياء الأخرى. **عيوبها:** لكي تكون **السلعة** يجب أن تكون قابلة للتجزئة وهذا صعب أحياناً (الأبقار مثلاً يصعب تجزئتها)، كما يجب أن تكون قابلة للتخزين وغير قابلة للتلف وتكون الوحدة منها ذات وزن وقيمة عالية.
2. **الذهب والفضة:** أولهما كان من أكثر من 2500 سنة، حيث لهما قيمة حتى في غير النقود، ولهما قوة شرائية دون أن يكون لهما ثقل في الوزن إذ **تخزينهما وتجزئتهما**.

المقايضة والتبادل النقدي:

3.

النقود الورقية: تكمن النقود الحقيقية التي وفرت الحكومة لها المميزات الكافية لتكون مقبولة **باعتبارها** من طباعة أي كمية **هذه النقود** كما أنها قابلة للتخزين وديونتها عالية ووزنها خفيف فيسهل نقلها.

عيوبها: لا يكون لها قيمة **و** من مقبولة إلا إذا كانت مضمونة بقرار حكومي، بالتالي لا **ان تعمل** لأن قيمتها في الاستعمالات البديلة قليلة (تساوي فقط قيمة الورق الذي طبعت عليه إذا تم إلغاؤها كـنقود من الدولة)

● النظام النقدي العالمي شهد تطوراً عبر مئات السنين إذا انتقل من نظام المقايضة إلى النقود السلعية ثم النقود الورقية المغطاة بالذهب والفضة بنسبة 100% ثم أخيراً إلى العملة الورقية التي قد لا تغطي بأي نسبة من الذهب والفضة.

تعريف النقود:

- **النقود:** شيء يستخدم في تبادل السلع والخدمات ويلقى قبولاً عاماً بين الأفراد
- **عرض النقود:** هي الكميات من النقود المحتفظ فيها لاستخدامها في عمليات المبادلة.

● أنواع عرض النقود:

1. **عرض النقود بمعناه الضيق (M1):** يتكون من مجموع النقود المصدرة للتداول بالإضافة لمجموع الودائع تحت الطلب (الودائع التي يمكن التصرف بها والسحب منها في أي وقت).

عرض النقود = النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب

$$M1 = CR + CD$$

تعريف النقود:

2. عرض النقود بمعناه الواسع (M2): هو عبارة عن عرض النقود بمعناه الضيق بالإضافة للودائع لأجل.

عرض النقود المتسع = عرض النقود الضيق + الودائع الآجلة

$$M_2 = M_1 + SD$$
$$M_2 = \overbrace{CR + CD} + SD$$

- يخضع عرض النقود لتغيرات مستمرة تنشأ بسبب سياسات البنك المركزي ومجموعة البنوك التجارية.
- البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي وهو الذي يدير السياسة النقدية وفق مقتضيات ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

وظائف النقود:

- 1. وسيط للتبادل:** هي الوظيفة الرئيسية للنقود وتأتي من مبدأ القبول العام من جميع أفراد المجتمع للعملة الورقية المتداولة. من خلالها تم التغلب على صعوبات نظام المقايضة وتسهيل عملية المبادلة.
يعتمد نجاح النقود في هذه الوظيفة على: مدى توافرها، استقرار قيمتها، ثقة الجمهور بها، عدم إمكانية تزويرها، تجانسها وقابليتها للتجزئة.
- 2. مقياس للقيمة ووحدة للحساب:** يمكن من خلالها المقارنة بين قيم السلع والخدمات المختلفة
مثلاً: ثمن كيلو الحليب = 4ريال، ثمن كيلو السمك = 24 ريال
هذا يعني أن كيلو السمك = 6 كيلو حليب.

وظائف النقود:

3. **مخزن للقيمة:** بشرط استقرار قيمتها فلا تكون عرضة للتقلبات الحادة. أما في حالات التضخم فالأفضل إيداع النقود وتخزينها في شكل سلعة أخرى تحافظ على قيمتها الشرائية لن التضخم يقلل من القوة الشرائية للنقود.

أساسيات إدارة البنوك:

- تعتمد البنوك على أداء أعمالها على سياستين رئيسيتين هما:
 1. الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة الطوارئ في حالة سحب الودائع.
 2. توخي الحذر في الاقتراض والاستثمار لأن التعرض لأي خسائر سوف يؤثر في ثقة المودعين.
- فن الإدارة المصرفية: يكمن في الموازنة بين تحقيق الأرباح والحاجة إلى السلامة وأمان في الاستثمار، فالمخاطرة غير المحسوبة قد تؤدي لإفلاس البنوك.
- تقوم السلطات التنظيمية بوضع ضوابط مصرفية لتحقيق الربح للبنوك وتوفير السيولة للودائع المهور.

أساسيات إدارة البنوك:

● البنوك التجارية في ظل المنافسة الشديدة والأرباح قد تتساهل في تطبيق تلك الضوابط، لهذا تدخل سلطة البنك المركزي وتقوم بالمراقبة المستمرة على البنوك وإجراء اجعة دورية بواسطة جهات رقابية متعددة، كما يقوم البنك المركزي بالاحتياطي الخاص بالبنك للسيطرة على الائتمانية في البنوك في حجم النقود.

● أهم الضوابط المصرفية:

1. تحديد نسب السيولة في البنوك التجارية من الاستثمارات المسموح القيام بها.

2. امتلاك الأصول في حدود احتياجات البنك بغرض السلامة المصرفية.

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

- بدأ تأثير البنوك التجارية على كمية النقود في اقتصاد الدول المتقدمة أن بدأت البنوك في استغلال الجزء الأكبر من الائتمانية دائعها في الائتمانية مع الاحتفاظ بجزء معين من هذه الائتمانية كاحتياض للعملاء لأغراض السحب.

- لابد أن تكون ميزانية البنك متوازنة أي **لابد أن:**

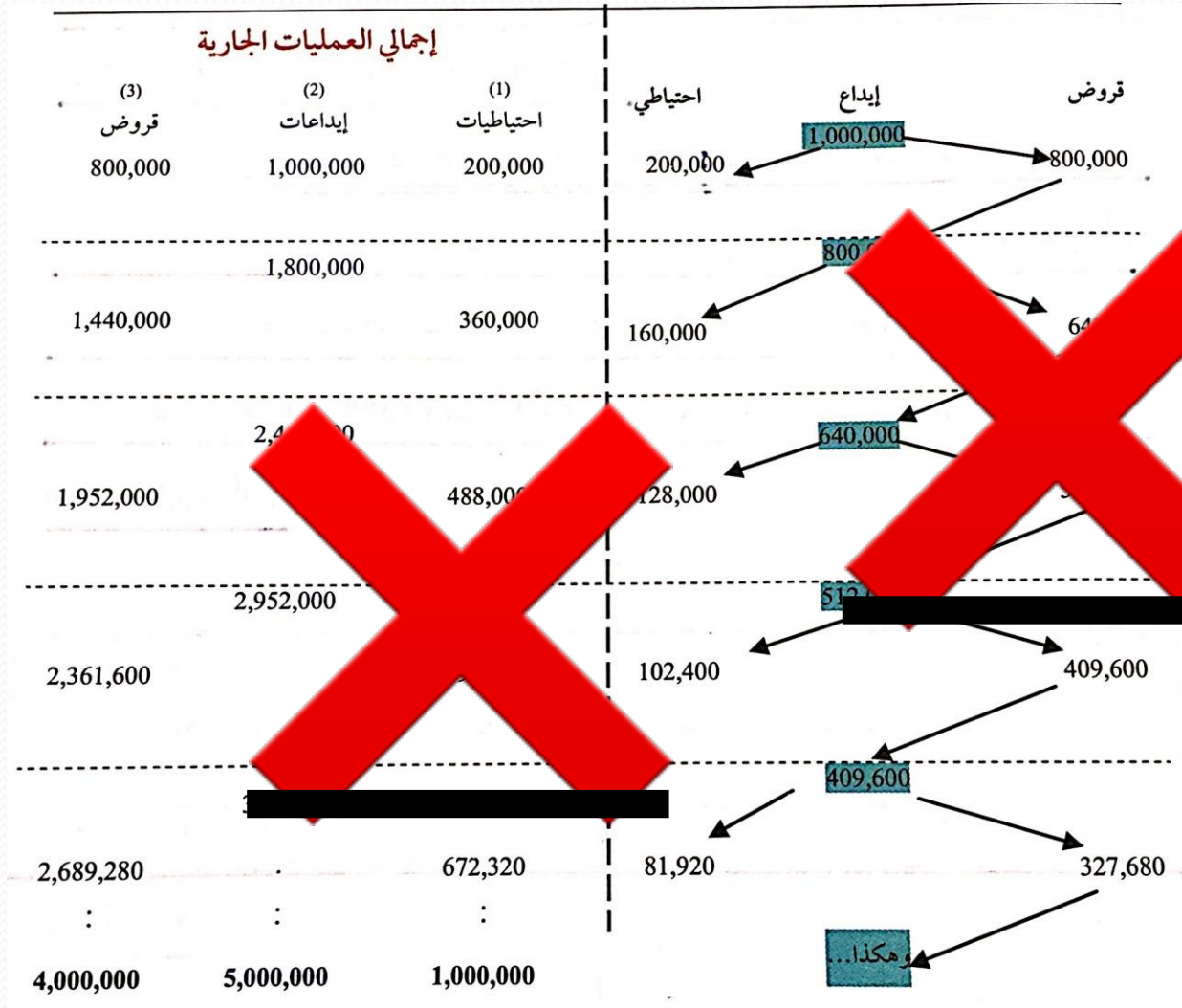
➤ الأصول = الخصوم ↔ الاحتياطي + الائتمانية = الإيداعات

- **الاحتياطي النظامي (القانوني):** هو الذي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ بها كـ الاحتياطي

إيداعات الفترة (1) = إيداعات الفترة (2) - مبلغ الإقراض

الاحتياطي القانوني 20%

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:



دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

- مضاعف النقود (الودائع) رياضياً: هو مقلوب نسبة الاحتياطي النظامي.

$$\text{مضاعف النقود (الودائع)} = \frac{1}{\text{الاحتياطي القانوني}}$$

- عرض النقود (MS):

$$\text{عرض النقود} = \text{مضاعف النقود} \times \text{المبلغ الأساس}$$

- في المثال السابق: الاحتياطي القانوني 20%:

$$\text{مضاعف النقود (الودائع)} = \frac{1}{0.2} = 5$$

$$\text{عرض النقود} = 5 \times 1000000 = 5000000$$

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

● مضاعف النقود بالصورة المبسطة السابقة لا يحدث في الحياة العملية
لا اعتبارات عديدة، منها:

1. عامة الناس لا تودع جميع أموالها لدى البنك، نحتفظ بجزء من

أموالها في شكل سيولة لإنهاء معاملاتها البنكية

2. البنوك لا تقوم بإقراض جميع الودائع التي لديها، نحتفظ باحتياطي

إضافي إلى جانب الاحتياطي القانوني تحسباً للتغيرات الطارئة في

السياسة النقدية للدولة.

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

- عرض النقود (MS): تم تعريفه سابقاً

$$MS = CR + CD$$

- القاعدة (القوة) النقدية (H): هي إجمالي النقود التي أصدرها البنك المركزي والتي يحتفظ بها الأفراد في شكل (CR) والبنوك التجارية في شكل احتياطي (E).

$$\frac{MS}{H} = \frac{CR + CD}{CR + E}$$

$$\frac{MS}{H} = \frac{\frac{CR}{CD} + \frac{CD}{CD}}{\frac{CR}{CD} + \frac{E}{CD}} = \frac{c + 1}{c + e}$$

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

$$\frac{MS}{H} = \frac{c+1}{c+e} \longrightarrow c = \frac{CR}{CD}, \quad e = \frac{E}{CD}$$

- حيث: (c): نسبة السيولة التي يحتفظ بها عامة الناس.
(e): نسبة الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنوك مع الودائع.

$$\Delta MS = \left(\frac{c+1}{c+e} \right) \Delta H = mm(\Delta H)$$

- مضاعف النقود (mm) بمعناه التوسعي
التغير في عرض النقود (ΔMS) يتناسب طردياً مع التغير في القاعدة النقدية (ΔH) ونسبة السيولة إلى الودائع (c)، ونسبة الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به البنك (e).

دور البنوك في التوسع في كمية النقود:

- مثال: نسبة الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك ($e=10\%$) ونسبة السيولة ($c=15\%$) والتغير في القاعدة النقدية ($\Delta H=100$)، فإن التغير في عرض النقود:

$$\Delta MS = \left(\frac{c+1}{c+e} \right) \Delta H = \frac{0.15+1}{0.15+0.1} (100)$$

$$\Delta MS = \frac{1.15}{0.25} (100) = 4.6(100) = 460$$

البنوك المركزية:

- لا تخلو دولة من دول العالم من وجود بنك مركزي يسمى أحياناً بنك البنوك.

- **مهام البنك المركزي:**

1. الرقابة على البنوك التجارية.

2. تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال التحكم بالنقد، أسعار الفائدة، الائتمان و أسعار الصرف.

- **أول بنك مركزي:** في إنجلترا عام 1864 م.

البنوك المركزية:

- الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية:
 1. **عمليات السوق المفتوحة:** تقوم على بيع أو شراء السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي بهدف تمويل الإنفاق الحكومي أو التأثير على كمية النقود في الاقتصاد.
- **شراء السندات من البنوك التجارية بهدف زيادة كمية النقود المعروضة في السوق:** البنك المركزي لايقوم بطباعة نقود جديدة لزيادة عرض النقود، بل يقوم بزيادة حسابات البنوك التجارية الموجودة لديه (يصبح لدى البنك التجاري فائض احتياطي) ثم تبدأ عملية توليد النقود حسب نظرية مضاعف النقود (الودائع).

البنوك المركزية:

مثال: قيمة السندات (100 مليون)، الاحتياطي القانوني (20%)، فإن عرض النقود سيزداد الـ 500 مليون ريال (بافتراض أن البنك يقرض كامل الفائض الاحتياطي)

$$MS = \frac{1}{0.20} \times 100 = 500$$

- يجب على البنك المركزي مراقبة حجم الاحتياطيات التي قد تحتجز من قبل الأفراد أو البنوك لأغراض أخرى (المبالغ التي قد تخرج ولا تعود) وذلك بغرض قياس حقيقي لكمية التغير في عرض النقود

البنوك المركزية:

- بيع السندات الحكومية على البنوك التجارية بهدف تخفيض كمية النقود المعروضة في السوق: البنك المركزي يقوم بالخصم من حسابات البنوك التجارية الموجودة لديه (خفض الاحتياطات القانونية للبنك التجاري) ثم تنخفض كمية عرض النقود حسب نظرية مضاعف النقود (الودائع).

2. التحكم في عرض النقود من خلال إقراض البنوك (سعر الخصم): سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل إقراضهم منه. حيث يقوم البنك المركزي بـ:

- تخفيض سعر الخصم: لتشجيع البنوك التجارية على زيادة الاقتراض منه ثم التوسع في إقراض العملاء مما يؤدي لزيادة عرض النقود.

البنوك المركزية:

- **زيادة سعر الخصم:** حيث تقوم البنوك التجارية بتقليل الاقتراض من البنك المركزي ثم خفض إقراض العملاء مما يؤدي لخفض عرض النقود.
- هذه السياسة النقدية محدودة الفعالية للسيطرة على عرض النقود خاصة في الدول الأكثر تطوراً كأمريكا و دول أوروبا، **حيث أن:**
 - i. القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي لا تشكل نسبة كبيرة في عمليات البنوك التجارية.
 - ii. تأثير تغير حجم قروض البنك المركزي للبنوك التجارية على أسعار الفائدة يعتبر ضعيف جداً.

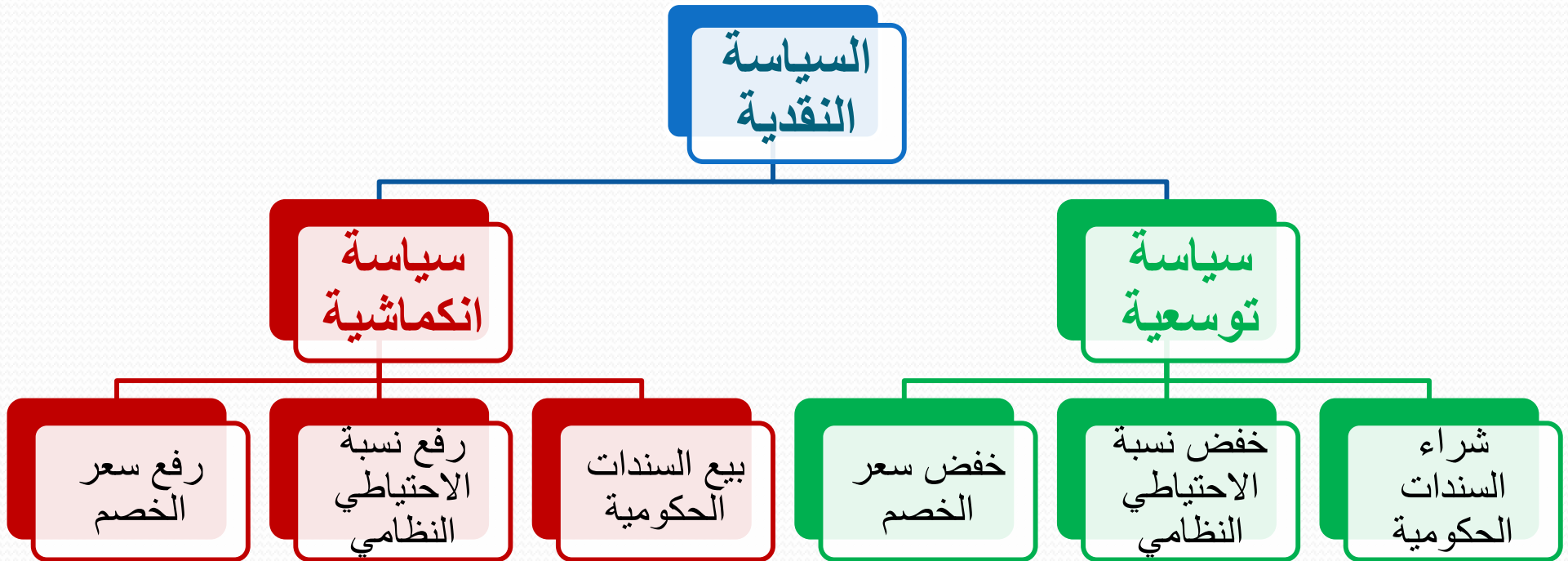
البنوك المركزية:

3. التأثير على عرض النقود من خلال الاحتياطي القانوني: الاحتياطي القانوني (النظامي) هو الحد الأدنى الذي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ به لضمان حقوق المودعين في حالة أي مصاعب نقدية.

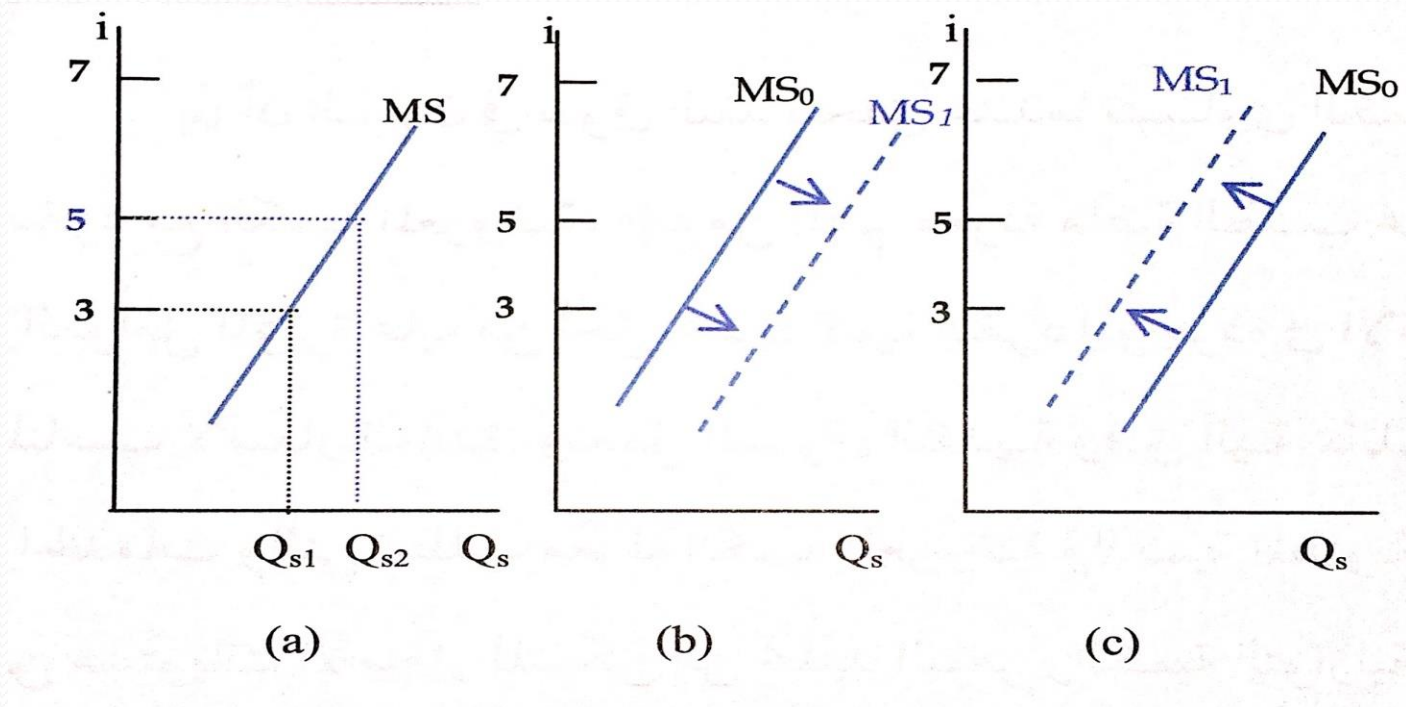
- **خفض نسبة الاحتياطي القانوني:** يؤدي لزيادة قدرة البنوك التجارية على الاقراض للجمهور مما يؤدي لزيادة عرض النقود من خلال مضاعف الودائع.

- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:** يؤدي لتخفيض قدرة البنوك التجارية على الاقراض للجمهور مما يؤدي لخفض عرض النقود من خلال مضاعف الودائع.

البنوك المركزية:



آلية عرض النقود:



- (a) الشكل النموذجي لمنحنى عرض النقود (MS): ميله موجب (علاقة طردية بين Q_s و i).
- (b) تأثير السياسة النقدية التوسعية: ينتقل منحنى العرض لليمين فيزداد عرض النقود.
- (c) تأثير السياسة النقدية الانكماشية: ينتقل منحنى العرض لليسار فيقل عرض النقود.

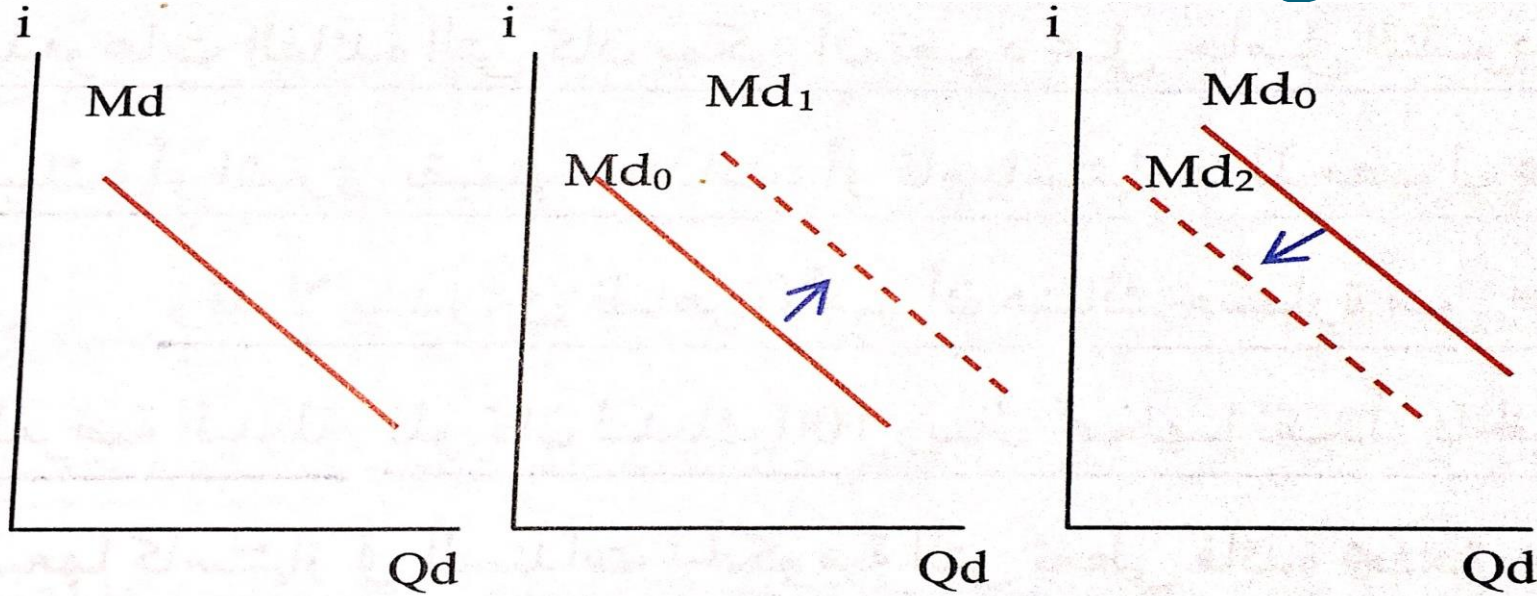
الطلب على النقود:

- النقود تعمل كوسيط للتبادل للإيفاء بعمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، مما يعني أنه سيكون هناك زيادة في الطلب على النقود عندما تكون:
 1. المعاملات التجارية كثيرة في المجتمع.
 2. المعاملات التجارية قليلة ولكنها تتضمن مبالغ عالية.
- المقياس الأفضل لقيمة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع: الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- الطلب على النقود يزداد عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- هناك أنواع كثيرة من النقود ليس عليها سعر فائدة مثل: الاحتياطي القانوني، الحسابات الجارية وغيرها.

الطلب على النقود:

- سعر الفائدة يؤثر في كمية عرض النقود من خلال السندات والودائع الآجلة.
 - من المهم استثمار النقد الفائض لدى الفرد بالطرق التي يراها مناسبة ومجدية له بدلاً من الاحتفاظ بها في هيئة نقود سائلة، إلا إذا وجد فرصة أفضل تعطي عائداً يفوق قيمة الفرصة البديلة (التمن البديل لحمل النقود).
 - **مثال:** إذا كان لديك 100 ريال نقداً، فالأفضل أن تضعها كاستثمار في السندات الحكومية بفائدة سنوية 7% مثلاً أو تضعها في سوق المال مع عائد غير ثابت يتغير مع عوامل العرض والطلب.
- تكلفة الاحتفاظ بالـ 100 ريال نقداً = 7 ريال (خسارة)

الطلب على النقود:



(a)

(b)

(c)

- (a) **منحنى طلب النقود (Md):** ميله سالب (علاقة عكسية بين Q_d و i) بافتراض ثبات الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- (b) **تأثير زيادة الناتج المحلي الإجمالي النقدي:** ينتقل منحنى الطلب لليمين فيزداد طلب النقود.
- (c) **تأثير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النقدي:** ينتقل منحنى الطلب لليسار فيقل طلب النقود.

التوازن في سوق النقود:

• التوازن: $MS = Md$

• نقطة التوازن، حيث: (E)

• سعر الفائدة التوازني: $i^* = 5\%$

• كمية النقود التوازنية: Q_m

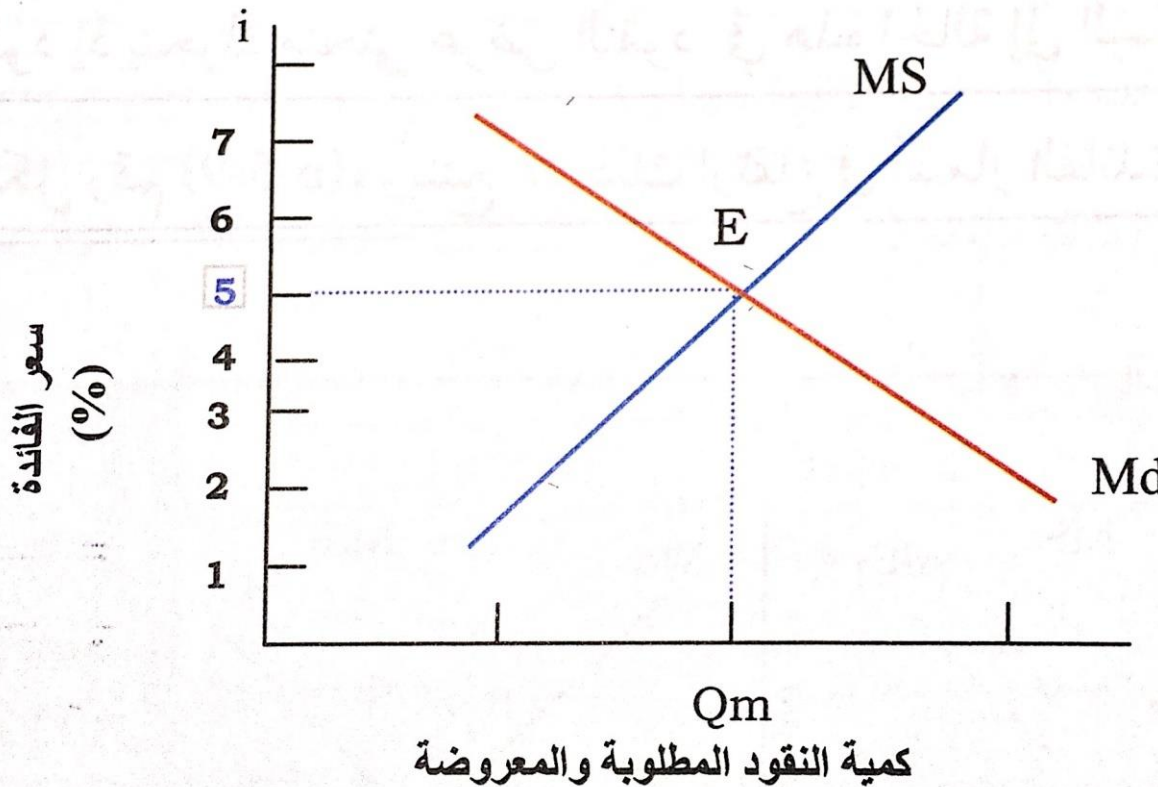
• عند التوازن:

(Qd) بناء على الناتج المحلي

الإجمالي النقدي = (Qs) بناء

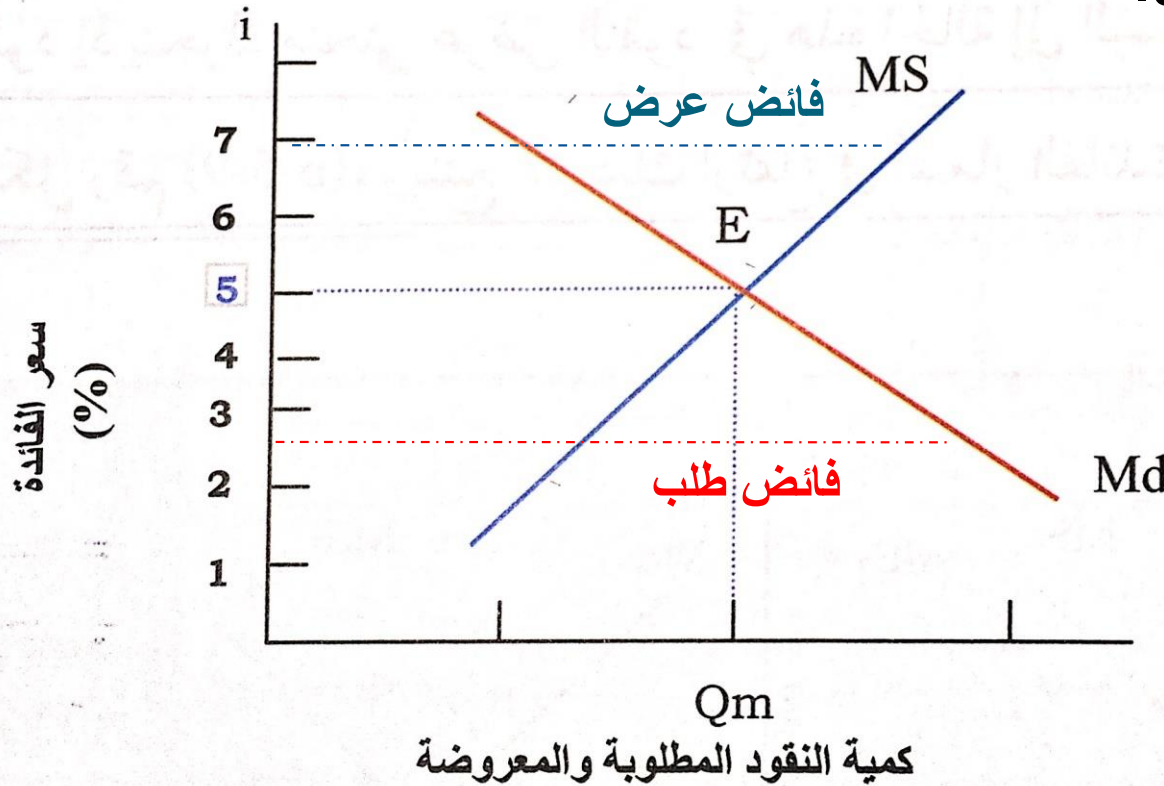
على سياسة البنك المركزي

الحالية.



التوازن في سوق النقود:

• سعر الفائدة يمثل سعر القرض.



• عند سعر فائدة $< 5\%$:

$Q_s > Q_d$ ← فائض عرض

يؤدي لانخفاض سعر الفائدة.

• عند سعر فائدة $> 5\%$:

$Q_s < Q_d$ ← فائض طلب

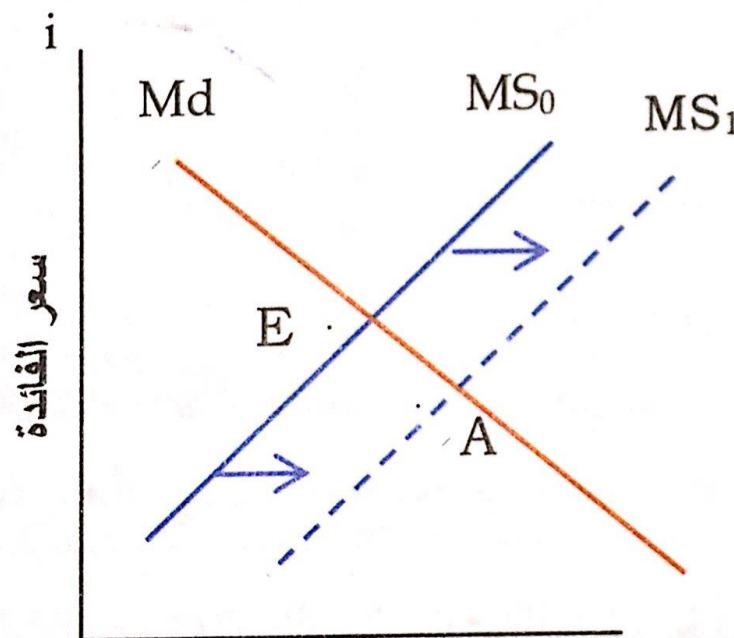
يؤدي لارتفاع سعر الفائدة.

التوازن في سوق النقود:

● تؤثر سياسات البنك المركزي على توازن سوق النقود، فعندما:

1. تكون أسعار الفائدة مرتفعة: البنك المركزي يقوم باتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة ← زيادة نسبة الاحتياطي لدى البنوك التجارية ← زيادة القروض المقدمة للأفراد ← انتقال منحنى عرض النقود لليمين ← زيادة كمية النقود و انخفاض أسعار الفائدة.
2. تكون أسعار الفائدة منخفضة: البنك المركزي يقوم باتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ← انخفاض نسبة الاحتياطي لدى البنوك التجارية ← انخفاض القروض المقدمة للأفراد ← انتقال منحنى عرض النقود لليسار ← انخفاض كمية النقود و ارتفاع أسعار الفائدة.

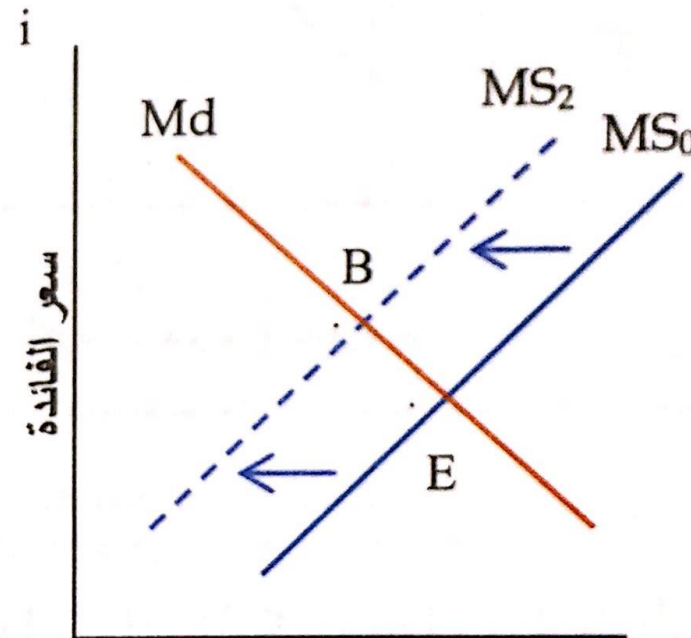
التوازن في سوق النقود:



كمية النقود المعروضة
والمطلوبة

(a)

سياسة نقدية توسعية



كمية النقود المعروضة
والمطلوبة

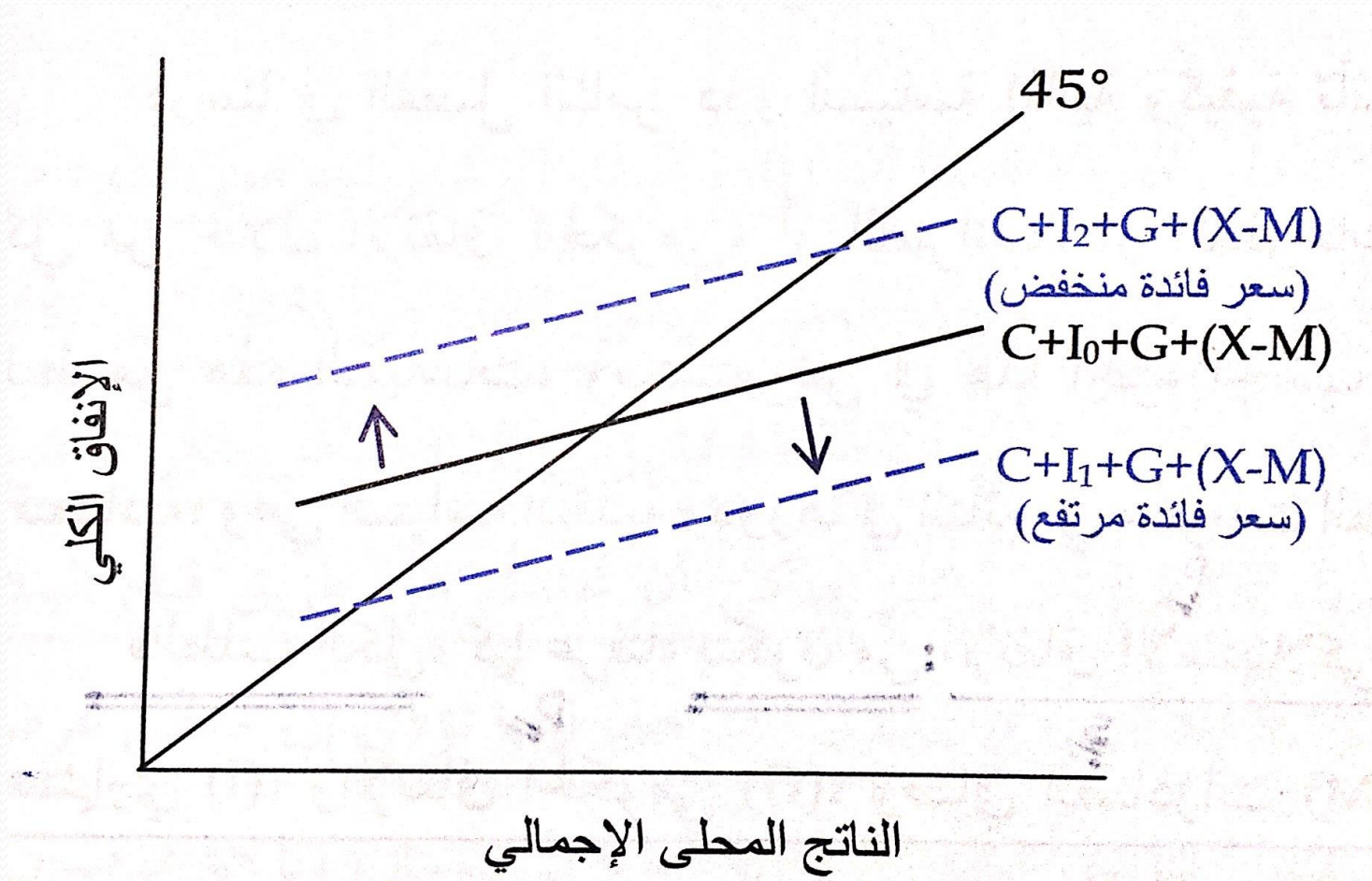
(b)

سياسة نقدية انكماشية

السياسة النقدية والطلب الكلي:

- يتكون الطلب الكلي من: الانفاق الاستهلاكي (C)، الانفاق الاستثماري (I)، الانفاق الحكومي (G)، صافي الصادرات (X-M).
- السياسة المالية: تؤثر مباشرة على الانفاق الاستهلاكي والحكومي. (الفصل الثامن)
- السياسة النقدية: تؤثر على الانفاق الاستثماري وصافي الصادرات.
- هناك علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري و سعر الفائدة، حيث:
 1. ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لانخفاض الطلب على الاستثمار وتحرك منحنى الانفاق للأسفل.
 2. انخفاض سعر الفائدة يؤدي لارتفاع الطلب على الاستثمار وتحرك منحنى الانفاق للأعلى.

السياسة النقدية والطلب الكلي:



السياسة النقدية والطلب الكلي:

• أولاً: في حالة تبني السلطات سياسة نقدية توسعية: يحدث في حالات الكساد عندما ترتفع معدلات البطالة.

لانعاش الاقتصاد: يقوم البنك المركزي بشراء السندات مما يؤدي لزيادة عرض النقود وانتقال منحنى عرض النقود لليمين.

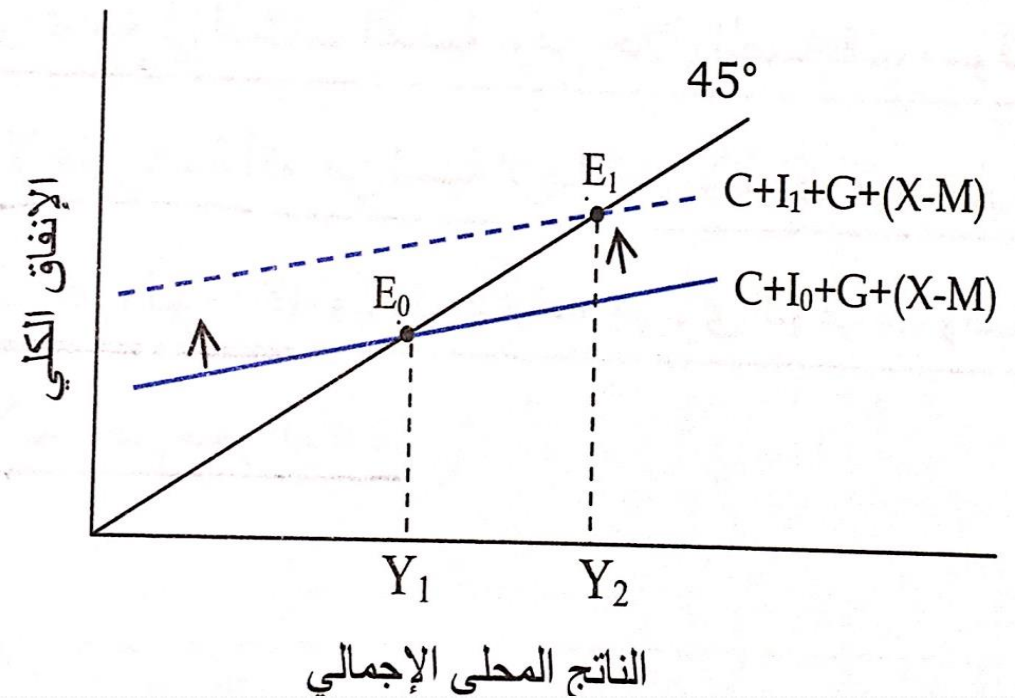
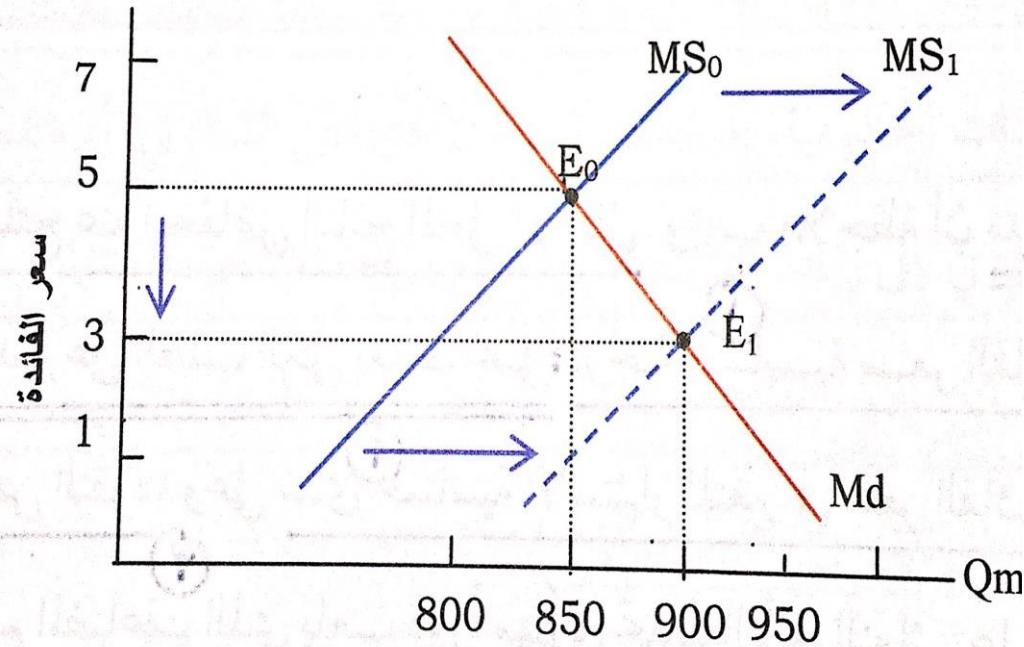
بافتراض ثبات منحنى الطلب على النقود: فإن ذلك سيؤدي لزيادة عرض

النقود وانخفاض سعر الفائدة. انخفاض سعر الفائدة سيؤدي لتشجيع الاستثمارات (بناء مصانع، تشييد مباني) فينتقل منحنى الانفاق الكلي لأعلى.

من خلال المضاعف: سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار $\Delta Y = Mr(\Delta I)$

أي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الاستثمار (ΔI) ، بالتالي يرتفع مستوى التوظيف وتتنخفض البطالة.

السياسة النقدية والطلب الكلي:



عكس الرسم السابقة

السياسة النقدية والطلب الكلي:

● **ثانياً:** في حالة تبني السلطات سياسة نقدية انكماشية: يحدث في حالات التضخم عندما تنخفض معدلات البطالة.

لكمش الاقتصاد: يقوم البنك المركزي ببيع السندات مما يؤدي لانخفاض عرض النقود وانتقال منحنى عرض النقود لليسار.

بافتراض ثبات منحنى الطلب على النقود: فإن ذلك سيؤدي لتقليل عرض النقود وارتفاع سعر الفائدة. ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي لتقليل الاستثمارات (بناء مصانع، تشييد مباني) فينتقل منحنى الانفاق الكلي لأسفل.

من خلال المضاعف: سينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار $\Delta Y = Mr(\Delta I)$ أي بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في الاستثمار (ΔI) ، بالتالي يقل مستوى التوظيف وترتفع البطالة.

السياسة النقدية والطلب الكلي:

● يعتمد مقدار تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي على:

1. درجة حساسية سعر الفائدة إلى التغير في عرض النقود.

2. مدى حساسية الاستثمار إلى التغير في سعر الفائدة.

3. حجم المضاعف

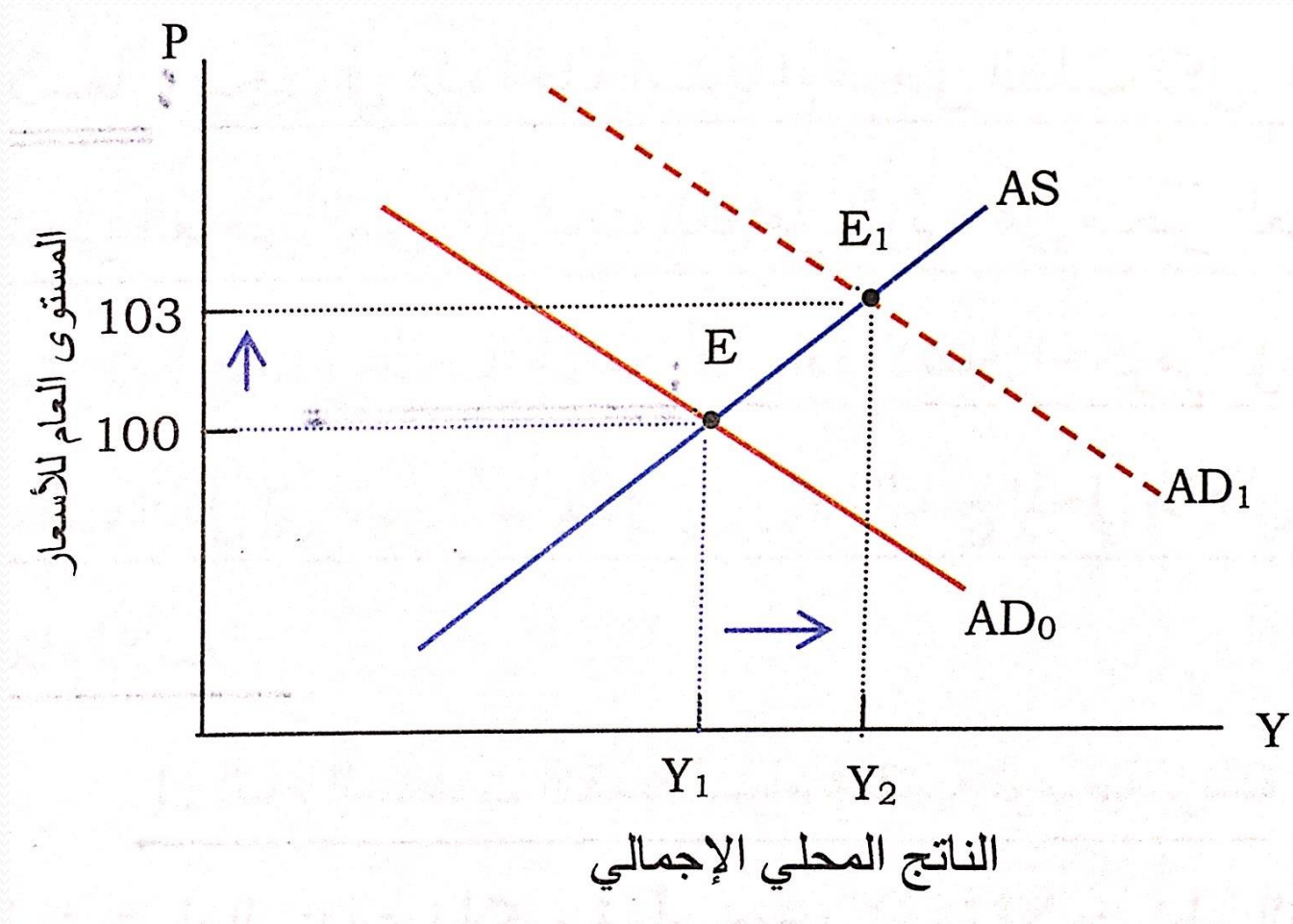


العكس في حالة
السياسة النقدية
الانكماشية

السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار:

- **لبحث وتحديد أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار:**
نستخدم منحنى الطلب الكلي مع افتراض ثبات منحنى العرض الكلي (ثبات العوامل المؤثرة على منحنى العرض الكلي).
- **اتباع سياسة نقدية توسعية:** عن طريق شراء السندات الحكومية أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو خفض سعر الخصم بغرض زيادة عرض النقود، مما يؤدي لزيادة الانفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الطلب الكلي وانزحاف منحنى الطلب الكلي لليمين. نصل لتوازن جديد عن ناتج محلي إجمالي أعلى و مستوى أسعار عام أعلى.
- إذا استمرت الأسعار في الارتفاع يحدث تضخم وهو أمر غير مرغوب به خاصة إذا كان الاقتصاد يعمل عند (أو بالقرب من) مستوى التوظيف الكامل.

السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار:



الخلاصة:

- السياسة النقدية التوسعية (عندما أسعار الفائدة مرتفعة) تزيد عرض النقود فينتقل منحنى العرض لليمين فيقل سعر الفائدة. (ثبات منحنى الطلب على النقود)
- السياسة النقدية الانكماشية (عندما أسعار الفائدة منخفضة) تقلل عرض النقود وينتقل منحنى العرض لليسار فيزيد سعر الفائدة. (ثبات منحنى الطلب على النقود)
- ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لانخفاض الطلب على الاستثمار وتحرك منحنى الانفاق للأسفل. والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.
- اتباع سياسة نقدية توسعية بغرض زيادة عرض النقود يؤدي لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وانزحاف منحنى الطلب الكلي لليمين والوصول لتوازن جديد عن ناتج محلي إجمالي أعلى و مستوى أسعار عام أعلى. والعكس في حالة السياسة النقدية الانكماشية. (ثبات منحنى العرض الكلي)

أسئلة المراجعة ص 331..